

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٩٣ لسنة ٢٠١٢

بالموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٢
بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة مقدمة
من الحكومة اليابانية للمساهمة فى تعزيز جهود حكومة جمهورية مصر العربية
فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ورفق على الخطابات المتبادلة الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٢
بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة مقدمة من الحكومة اليابانية
بمبلغ خمسمائة مليون ين يابانى للمساهمة فى تعزيز جهود حكومة جمهورية مصر العربية
فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

صدر بالقاهرة فى ٨ جمادى الأولى سنة ١٤٣٣ هـ

(الموافق ٣١ مارس سنة ٢٠١٢ م) .

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المشير / حسين طنطاوى

القاهرة في ١٢ فبراير ٢٠١٢

صاحب السعادة :

السيد/ نوريهيرو اوكونا

سفير اليابان لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم ، والتي تنص على ما يلي :

"أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التي تمت مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الياباني المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة فى تعزيز جهود حكومة جمهورية مصر العربية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة قيمتها خمسمائة مليون ين ياباني (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين ياباني) ، (ويشار إليها فيما بعد بـ "المنحة") .

٢ - (١) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة وفائدها المتراكمة على الوجه الصحيح فقط ومن أجل شراء منتجات ينص عليها فى قائمة يتم الاتفاق المتبادل عليها بين السلطات المختصة فى الحكومتين والخدمات اللازمة لمثل هذه المنتجات ، بشرط أن تكون هذه المنتجات منتجة فى دول المنشأ التي يتفق عليها .

(٢) تخضع القائمة المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه لتعديلات

قد يتفق عليها بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

(٣) يتم الاتفاق على نطاق دول المنشأ المصرح بها المذكورة فى الفقرة الفرعية

(١) أعلاه بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

٣ - (١) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بفتح حساب وديعة عادية بالبن الياباني لدى أحد البنوك اليابانية باسم حكومة جمهورية مصر العربية (ويشار إليه فيما بعد بـ "الحساب") خلال أربعة عشر يوماً بعد تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز النفاذ ، وإخطار حكومة اليابان كتابة بإتمام إجراء فتح الحساب خلال ٧ أيام من تاريخ فتحه .

(٢) إن الغرض الوحيد للحساب هو تلقي المدفوعات بالبن الياباني المشار إليها في الفقرة (٤) بواسطة حكومة اليابان ، بالإضافة إلى أداء المدفوعات الضرورية لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٢) ، وأية مدفوعات أخرى قد يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة في كلا الحكومتين .

٤ - تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالبن الياباني بالقيمة المشار إليها في الفقرة (١) في الحساب خلال الفترة من تاريخ تلقي الإخطار الكتابي المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٣) و ٣١ مارس ٢٠١٢ ، ويمكن مد هذه الفترة بالاتفاق المتبادل بين السلطات المختصة في كلا الحكومتين .

٥ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضمان إتمام السحب من حساب استخدام المنحة وفائدتها المتراكمة تمهيداً لشراء السلع أو الخدمات خلال فترة اثنى عشر شهراً بعد تاريخ تنفيذ المنحة ، إلا إذا تم مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة في كلا الحكومتين ، وإعادة القيمة المتبقية في الحساب بعد تلك الفترة لحكومة اليابان .

(ب) ضمان عدم استخدام أموال المنحة وفائدتها المتراكمة في سداد أية ضرائب جمركية أو ضرائب داخلية أو أية رسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٢) .

(ج) ضمان استخدام المنحة وفائدتها المتراكمة بفاعلية وعلى الوجه الصحيح في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(د) تقديم تقرير كتابي لحكومة اليابان معد وفقاً لنموذج مقبول من حكومة اليابان حول المعاملات التي تتم على الحساب مرفقاً به نسخ من العقود والقواتير والمستندات الأخرى الخاصة بالمعاملات ذات الصلة بدون تأخير عندما يتم سحب المنحة وفائدتها المتراكمة بالكامل وفقاً لأحكام الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة (٣) ، أو عند انتهاء فترة استخدام المنحة وفائدتها المتراكمة وفقاً لأحكام (أ) أعلاه ، أو في حالة طلب حكومة اليابان لذلك .

(هـ) إيلاء الاهتمام الواجب للاعتبارات البيئية والاجتماعية عند استخدام المنحة .

(٢) تمم حكومة جمهورية مصر العربية حكومة اليابان عند الطلب بالمعلومات اللازمة فيما يتعلق بالمنحة .

(٣) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة في نطاق المنحة وفائدتها المتراكمة من جمهورية مصر العربية .

٦ - (١) تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن يتم إيداع العائدات المترتبة عن بيع وتأجير المنتجات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٢) بالعملة المصرية في حساب يتم فتحه باسمها في البنك المركزي المصري أو أي بنك يتم الاتفاق عليه بين السلطات المختصة في كلا الحكومتين ، على ألا يقل مبلغ العائدات المودع عن نصف إجمالي قيمة المسحوبات بالدين المؤداة من أجل شراء المنتجات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٢) ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين السلطات في كلا الحكومتين ، ويتم الإيداع خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز النفاذ ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين الحكومتين .

(٢) يجب استخدام المبلغ المودع في أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية مصر العربية .

(٣) تتشاور السلطات المختصة في الحكومتين فيما بينها بشأن تفاصيل استخدام المبلغ المودع قبل الاستخدام .

(٤) تقدم حكومة جمهورية مصر العربية تقريراً كتابياً لحكومة اليابان معداً وفقاً لنموذج مقبول من حكومة اليابان حول الأغراض التي سيستخدم فيها المبلغ المودع دون تأخير عند الانتهاء من الإيداع وفقاً لأحكام الفقرتين الفرعيتين (٢) و(٣) أعلاه .

٧ - تتفق السلطات المختصة في الحكومتين عن طريق التشاور فيما بينها على المزيد من التفاصيل الإجرائية اللازمة لتنفيذ الترتيبات الحالية .

٨ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

كما أشرف بأن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تأكيداً للترتيبات السابقة ، اتفاقاً بين الحكومتين ، يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية" .

كما أشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة بالرد تشكلان اتفاقاً بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ، ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأقدم لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

فايزة أبو النجا

وزيرة التخطيط والتعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

القاهرة في ١٢ فبراير ٢٠١٢

صاحبة السعادة :

السيدة/ فائزة أبو النجا

وزيرة التخطيط والتعاون الدولي

جمهورية مصر العربية

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التي تمت مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة فى تعزيز جهود حكومة جمهورية مصر العربية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة قيمتها خمسمائة مليون ين يابانى (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين يابانى) ، (ويشار إليها فيما بعد بـ "المنحة") .

٢ - (١) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة وفائدها المتراكمة على الوجه الصحيح فقط ومن أجل شراء منتجات ينص عليها فى قائمة يتم الاتفاق المتبادل عليها بين السلطات المختصة فى الحكومتين والخدمات اللازمة لمثل هذه المنتجات ، بشرط أن تكون هذه المنتجات منتجة فى دول المنشأ التى يتفق عليها .

(٢) تخضع القائمة المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه لتعديلات قد يتفق عليها بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

(٣) يتم الاتفاق على نطاق دول المنشأ المصرح بها المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

٣ - (١) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بفتح حساب وديعة عادٍ بالين الياباني لدى أحد البنوك اليابانية باسم حكومة جمهورية مصر العربية (ويشار إليه فيما بعد بـ "الحساب") خلال أربعة عشر يوماً بعد تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز النفاذ ، وإخطار حكومة اليابان كتابة بإتمام إجراء فتح الحساب خلال ٧ أيام من تاريخ فتحه .

(٢) إن الغرض الوحيد للحساب هو تلقي المدفوعات بالين الياباني المشار إليها في الفقرة (٤) بواسطة حكومة اليابان ، بالإضافة إلى أداء المدفوعات الضرورية لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٢) ، وأية مدفوعات أخرى قد يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة في كلا الحكومتين .

٤ - تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني بالقيمة المشار إليها في الفقرة (١) في الحساب خلال الفترة من تاريخ تلقي الإخطار الكتابي المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٣) و ٣١ مارس ٢٠١٢ ، ويمكن مد هذه الفترة بالاتفاق المتبادل بين السلطات المختصة في كلا الحكومتين .

٥ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضمان إتمام السحب من حساب استخدام المنحة وفائدتها المتراكمة تمهيداً لشراء السلع أو الخدمات خلال فترة اثني عشر شهراً بعد تاريخ تنفيذ المنحة ، إلا إذا تم مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة في كلا الحكومتين ، وإعادة القيمة المتبقية في الحساب بعد تلك الفترة لحكومة اليابان .

(ب) ضمان عدم استخدام أموال المنحة وفائدتها المتراكمة في سداد أية ضرائب جمركية أو ضرائب داخلية أو أية رسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٢) .

(ج) ضمان استخدام المنحة وفائدتها المتراكمة بفاعلية وعلى الوجه الصحيح فى تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(د) تقديم تقرير كتابى لحكومة اليابان معد وفقاً لنموذج مقبول من حكومة اليابان حول المعاملات التى تتم على الحساب مرفقاً به نسخ من العقود والفواتير والمستندات الأخرى الخاصة بالمعاملات ذات الصلة بدون تأخير عندما يتم سحب المنحة وفائدتها المتراكمة بالكامل وفقاً لأحكام الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة (٣) ، أو عند انتهاء فترة استخدام المنحة وفائدتها المتراكمة وفقاً لأحكام (أ) أعلاه ، أو فى حالة طلب حكومة اليابان لذلك .

(هـ) إيلاء الاهتمام الواجب للاعتبارات البيئية والاجتماعية عند استخدام المنحة .

(٢) تمم حكومة جمهورية مصر العربية حكومة اليابان عند الطلب بالمعلومات اللازمة فيما يتعلق بالمنحة .

(٣) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة وفائدتها المتراكمة من جمهورية مصر العربية .

٦ - (١) تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن يتم إيداع العائدات المترتبة عن بيع وتأجير المنتجات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٢) بالعملة المصرية فى حساب يتم فتحه باسمها فى البنك المركزى المصرى أو أى بنك يتم الاتفاق عليه بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين ، على ألا يقل مبلغ العائدات المودع عن نصف إجمالى قيمة المسحوبات بالبن المؤداة من أجل شراء المنتجات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٢) ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين السلطات فى كلا الحكومتين ، ويتم الإيداع خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز النفاذ ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين الحكومتين .

(٢) يجب استخدام المبلغ المودع فى أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى جمهورية مصر العربية .

(٣) تتشاور السلطات المختصة فى الحكومتين فيما بينها بشأن تفاصيل استخدام المبلغ المودع قبل الاستخدام .

(٤) تقدم حكومة جمهورية مصر العربية تقريراً كتابياً لحكومة اليابان معداً وفقاً لنموذج مقبول من حكومة اليابان حول الأغراض التى سيستخدم فيها المبلغ المودع دون تأخير عند الانتهاء من الإيداع وفقاً لأحكام الفقرتين الفرعيتين (٢) و(٣) أعلاه .

٧ - تتفق السلطات المختصة فى الحكومتين عن طريق التشاور فيما بينها على المزيد من التفاصيل الإجرائية اللازمة لتنفيذ الترتيبات الحالية .

٨ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

كما أشرف بأن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تأكيداً للترتيبات السابقة ، اتفاقاً بين الحكومتين ، يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية" .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأقدم لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

نوريهيرو اوكوندا

سفير اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

قرار وزير الخارجية

رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٢

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم (١٩٣) الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٣/٣١ ، بالموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ، الموقعه بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٢ ، بشأن منحة مقدمة من الحكومة اليابانية للمساهمة فى تعزيز جهود حكومة جمهورية مصر العربية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٤ ؛

قرار:

(مادة وحيدة)

تُنشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ، الموقعه بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٢ ، بشأن منحة مقدمة من الحكومة اليابانية للمساهمة فى تعزيز جهود حكومة جمهورية مصر العربية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويُعمل بهذه الخطابات اعتباراً من ٢٠١٢/٨/٢٦

صدر بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٣

وزير الخارجية

محمد كامل عمرو